الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/63
2 February 1989
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٠ من جدول الاعمال

مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مذكرة شفوية ، مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموجهة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى مركز حقوق الانسان ، تحيل بها بيانين أدلى بهما رئيس الارجنتين ونص المرسومين رقم ٨٩/٣٢ و٨٩/٨٣

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية الارجنتينية لدى المنظمات الدولية في جنيف تحياتها الى مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان ويسرّها أن تشير الى الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان . وفي هذا الصدد ، ترجو البعثة الدائمة تعميم النصوص المرفقة كوثائق رسمية من وثائق اللجنة في اطار البند ١٠ من جدول الاعمال كما تم اقراره .

المرفق الاول

نص البيان الذي أدلى به السيد رؤول الفونسين ،
رئيس الدولة ، أمام الجمعية التشريعية في
٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨

منذ أيام قلائل احتفلنا ، لأول مرة منذ عقود ، بالذكرى السنوية الخامسة لحكومة كانت مسؤوليتها الرئيسية ولا تزال اعادة بناء الجمهورية وأن تؤمن للخلف الشكل التمثيلي والاتحادي لتنظيم مجتمعنا . ومع ذلك فان ذلك اليوم ألا وهو العاشر من كانون الاول/ديسمبر الذي كان المفروض أن يكون يوم احتفال ورمزا للأمل المتجدد جاء والشعب الارجنتيني متألم بسبب التهديدات التي برزت من جديد بتحطيم مستقبله . وأمام تلك التهديدات فان من مسؤولية رئيس الدولة أن يوضح للشعب من خلال ممثليه عمق الازمة التي نواجهها .

والحقيقة وحدها هي التي يمكن أن توفر الاطار اللازم لشرعية السلطة التي اضفاها التصويت الشعبي على حكومة ديمقراطية والممارسة المسؤولة لتلك السلطة يمكن أن تبدد الشكوك ونواحي الغموض التي تهدد باحياء التباغض بين الارجنتينيين ، وبالتالي تقضي على التضحيات الجسام التي قدمت ولا تزال تقدم من طرف الشعب ككل وحكومته بغية تأمين التعايش .

وتبعا لذلك يكون من الخطورة البالغة بمكان اذا نحن لم نعد اليوم النظر في أفكارنا واذا سمحنا للغموض بأن يقودنا الى مجابهة لا عقلانية من نوع المجابهة التي أبقت على البلد متخلفا ومنكوبا لمدة طويلة من الزمن .

وعلى الرغم من أن آخر انتفاضة قد انتهت إلاّ أن نواحي قلق وتساؤلات باقية الآن بطريقة تبدو لنا أخطر مما مضى نظرا لتزايد الغموض .

ورئيس الدولة دعا ، في مناسبات متعددة ، الى تجابه الافكار واجراء مناقشات في كنف الحرية . وهذه هي لحمة السياسات التي تمارس ضمن الحدود الاخلاقية للديمقراطية . ولكن نظاما ينطوي على تعايش لمواقف متباينة ، هو تعايش لا غنى عنه في أية ديمقراطية ، لا يمكن الخلط بينه وبين نواحي النفور التي لا تهادن والتي تؤدي الى الدمار والموت ، نواحي نفور هي من قبيل ما يهدد اليوم بخلق انقسام بين المدنيين والعسكريين . والشخص الذي يخاطبكم رئيس للأرجنتينيين كافة أيا كانت ميولهم السياسية والأفكار التي يناضلون من أجلها بصورة مشروعة في اطار القواعد الديمقراطية ـ رئيس كل الارجنتينيين سواء أكانوا يرتدون الزي العسكري أم لا يرتدونه .

ولقد تحدثت عن المصاعب التي لا حصر لها والتي ينطوي عليها التحول الى الديمقراطية الذي أسندت الى مسؤولية قيادته . وقد شددت في بعض الاحيان على مشاكل التحول السياسي .

وغالبا ما أشرت ، وفي الآونة الاخيرة بالذات ، الى المزالق الخطيرة التي تحف بالتحوّل الاقتصادي الذي يكون في غياب النجاح المكتسب على صعيد التحول السياسي ، عرضة لوهن قد يعرض للخطر بمنجزات تحققت بفضل نضج ومساهمة الشعب ككل .

واليوم حري بنا أن نتحدث عن التحول العسكري ، إن الفقدان التدريجي لاحساسنا بالشرعية كان السبب الرئيسي لانحطاطنا .

فلمدة سنوات عديدة كانت هناك في الارجنتين نزعة نحو العمل المباشر وهجمات تستهدف الشرعية ، وعنف صريح وضمني ، ومحاولات رامية الى تحقيق غايات قطاعية خارج النظام القانوني . ويكون من باب العبث أن ينسب هذا الموقف الى قطاع بعينه وأن تعفى من ثمة بقية القطاعات من المسؤولية .

وحتى في الحركات الانقلابية لا ينبغي للجانب التنفيذي من المسؤولية العسكرية أن يعمينا عن المسؤولية المدنية الواضحة لما هنالك من تطعيم ايديولوجي .

وكما قلنا سابقا فان الانقلاب العسكري يعكس على الدوام فقدان المجتمع للاحساس بالشرعية وليس فقط فقدان الاحساس بالشرعية من جانب الافراد العسكريين . والنزعة الى القيام بانقلاب عسكري لا يمكن أن يتم التغلب عليها الا من خلال نقد ذاتي شامل يجريه المجتمع .

ان الطابع الاعتباطي لفقدان النزاهة ، واساءة استخدام السلطة ، والاستبداد واخضاع الاقليات والعمل المباشر الذي يتخذ شكل الانقلابات جميعها مقومات لمناخ عام ينطوي على عنف ضمني وصريح يشكل السياق الثقافي المزعزع للاستقرار ، استخدم ، بمشاركة عملية من المجتمع الارجنتيني بأسره ، كمحرض داخلي على نمو الارهاب .

ان مكافحة الارهاب بدون التصدي لهذا السياق الثقافي أو مكافحة الارهاب على أساس هذا السياق وهو الاسوأ مهمة لا طائل من ورائها ، فهي قد تضع حدا مؤقتا للارهاب ولكنها تبقي على الشروط التي تفضي إلى عودته الى الظهور من جديد قائمة .

ولذلك فان مكافحة الارهاب لا يمكن أن تؤتي أُكلها الا اذا تم الاضطلاع بها على سبيل أنها نضال في قرارة أنفسنا وجهاد يخوضه المجتمع الارجنتيني بأسره ضد جذور انحطاطه الثقافي .

لا يمكن التغلب على الارهاب بالسماح لجوانب اللاشرعية الاخرى بالبقاء قائمة . فإما أن تستأصل برمتها وإما أن يظل الارهاب كامنا في مجتمعنا .

وما من خطأ هو أفدح من المناداة ببقاء هياكل الاستبداد ونماذجه السلوكية وممارساته كشكل من أشكال منع الارهاب . والقيام بهذا العمل يكون من باب توفير الشروط اللازمة للارهاب ليتجدد .

والسبيل الواجب أن يتبع هو عكس ذلك بالذات: يجب أن يكون هناك اصلاح ثقافي كبير يساعد على قيام الاحترام العام بيننا لمعايير التعايش الضامنة للحقوق المدنية واشاعة التسامح وحماية الحقوق العامة وازالة الخوف من المجتمع الأرجنتيني . والبديل الوحيد لثقافة الفوضى هو الثقافة الديمقراطية . واذا ما تمت مكافحة الارهاب على أساس الديمقراطية وبدعم منها فان النصر مؤكد بلا حاجة الى نواحي التطرف البارز لأن الارهاب سيكون في المواجهة شكلا ضعيفا ومعزولا ولا يغذيه شيء ويفتقر الى السياق الثقافي الفوضوي الذي يوفر له المبررات ويقوي قدرته على تجنيد الارهابيين .

لقد ارتكبت قطاعات عريضة من المجتمع الارجنتيني ، في السنوات الأخيرة ، الخطأ المأساوي المتمثل في الاعتقاد أن التضحية بالديمقراطية من شأنها تهيئة الشروط الأفضل لمكافحة داء الارهاب . وما تحقق بتوخي هذا السبيل انما هو تغيير طابع الارهاب وامتداد الوحشية والعنف والاستهانة بحياة البشر إلى مجالات أخرى والحال أنها هي الأمور التي يدعى محاولة مكافحتها من خلال الارهاب .

إن جعل العمل المباشر من قبل الدولة بديلا لعمل الارهاب المباشر يوجب حتما على الدولة نفسها وعلى من يتولون حكمها محاكاة واستيعاب وتمثل وتقبل منهجيات وثقافات العنف ، وهو الذي يأملون نظريا القضاء عليه . ان الكفاح على هذه الأسس يهدد بجعله دون جدوى .

وتبعا لذلك ، فان تعزيز الأمن الداخلي من حيث ان المقصود هو أن يأمن المرء من العنف ومن الخوف ومن اساءة السلطة والتعسف والاستبداد ـ لا يمكن ضمانه إلاّ من خلال اقامة الشرعية والديمقراطية لا على صعيد النظام المؤسسي الداخلي للدولة فحسب بل وكذلك ترسيخه في ضمائر أفراد الشعب الأرجنتيني . واقامة الشرعية على هذا النحو لا يمكن أن تتجذّر أو تحقق الغاية المنشودة منها اذا بدأت في انكار ذاتها بالحكم على الماضي .

ونحن ندرك ادراكا جيدا أن هناك أشخاصا يخلطون بين العدالة والانتقام وان قوى متشرذمة ، في المجتمع الارجنتيني الذي يظلّ مفكك الأوصال ، تحاول الايهام بأن الذين هم في قفص الاتهام ليسوا أفرادا عاديين وانما هم أفراد القوات المسلحة .

وأود أن أسجل بكل وضوح ان الذين يتصرفون على هذا النحو يقوضون مؤسسات الدولة بل وحتى مركز الرئاسة حيث أن الرئيس ، بموجب الدستور ، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ولنتكلم عن قواتنا المسلحة التي كانت قد برهنت ، حتى قبل أن توجد كقوات في آب/أغسطس ١٨٠٦ ، على قدرتها على الدفاع عن أمريكا الجنوبية ضد الغزو البريطاني - وهي القوات التي حينما رجع آخر الرماة فيها من الحملات التي شهدتها شيلي وبيرو كانت اكتسبت اعتراف كامل أمريكا اللاتينية لها بالجميل نظراً لأنها عبرت حدود دولتها المستقلة الناشئة بحدوها عزم واحد هو تأمين حرية الشعوب الشقيقة .

ولكن اذا كان بروز مثل هذه الاتجاهات التي لن تكتب لها القوة في مجتمع مدني يكون من الخطورة بمكان أن يتمكن ، في ظروف يعلمها الله وبدافع من نزوات لا قبل لأحد بها ، رجال يحدثون هذا النوع من البلبلة ويحتلون مكان الصدارة في قواتنا المسلحة . لا شك في أنه لا يمكن بقاؤهم في كنفنا . لا بد لنا من أن نقضي على وجودهم الضار والمفسد لأننا نعلم جميعا أن السنوات التي انقضت منذ ٩ تموز/يوليه ١٨٦١ كانت مليئة بالمواجهات والمآسي ، وبالنور والظلام ، وبالفرح والأسى ، ولكن الهدف المنشود وسبيل العمل لبلوغ ذلك الهدف يظلان ، بالنسبة للقوات المسلحة ، نفس الهدف والسبيل المنصوص عليهما في الدستور أي: "تكريس كل مواهبنا ونوايانا الصادقة لتحقيق الحرية في كنف النظام المقدس والعدالة" .

لا بد من الحيلولة دون أي تمادٍ في الزيغ .

ان مجتمعنا يواجه أزمة منذ وقت طويل . فمقوماته السياسية والاقتصادية والتنظيمية المختلفة هي التي أفضت الى المواجهة خارج اطار الدستور وخارج المؤسسات الوطنية .

وهذا النهج اكتسب مزيدا من الخطورة بمرور الوقت ومن الطبيعي أن يحدث أمر كهذا في بلد يتم السعي التدريجي فيه الى احلال النمو محل الانحطاط .

وبطبيعة الأمر تعذر بقاء القوات المسلحة بمعزل عن التأثير . وبذلت محاولات لتبديل القوات المسلحة من قوات هي في خدمة الدولة الشرعية لغرض حمايتها من العدوان الخارجي الى قوات تملك نفوذا غير شرعي وتستخدم لأغراض لا علاقة لها البتة بالدفاع عن الوطن .

وهذا أدى لا الى اضطراب الاقتصاد وحده بل الى اضطراب الدولة أيضا وشملت هذه الأحداث البنية الاجتماعية للبلد بأسره . ان القوات المسلحة لا يمكن أن تشكل جزءا

طبيعيا من المؤسسات الوطنية حين تفقد مثل هذه المؤسسات قوتها ولا تؤدي مهمتها . ولا فائدة الآن من القاء اللوم أو المسؤولية على عاتق جهة . فهذه ليست مهمتنا . كما أنها لن تكون ، فيما أعتقد ، مهمة المؤرخين الذين سيكون عليهم أن يدونوا بموضوعية سير وجدوى الأحداث التي حدثت .

نحن نعلم جميعا أن فترات التاريخ المتسمة بالاضطراب والانحطاط والتحريض على خرق الدستور بالحكم الاستبدادي كانت نشأت عن قطاعات مختلفة في المجتمع الارجنتيني .

وفي بلد يمشي الى الوراء بدلا من المشي الى الأمام اعترى مؤسساته الانحطاط .

ان أفراد القوات المسلحة ، عوضا عن أن يكونوا حماة الأمة انقلبوا الى قادتها واداريها . وهذا يشكل تنكرا لجوهر دور القوات المسلحة .

وفي دولة متحضرة وعصرية ومتشعبة ، حتى عندما ينجح فرد من أفراد القوات المسلحة في الحكم فانه يغدو بالضرورة سياسيا ولم يعد فردا من أفراد القوات المسلحة .

وهذا لا يمكن أن يصدق على هذه المؤسسة بأسرها .

نحن قادرون على أن نكون بلدا عصريا وتقدميا . وفي هذا الاطار سيكون للقوات المسلحة هي الأخرى دور عصري وخلاق . ولن يكونوا أبدا أدوات للنفوذ تستخدم بطريقة لا شرعية ، بل على العكس من ذلك سوف تشكل هذه القوات مؤسسات بكاملها داخل الدولة ، قوامها أفراد ذوي مهن ووظائف مختلفة ممكنة يكونون قد اختاروا تكريس حياتهم في سبيل الدفاع عن حياة الكل . واستعدادهم لبذل أرواحهم يجب أن يكون له المقابل اللائق في بقية المجتمع وهذا المقابل هو قيام مجتمع حر وديمقراطي آخذ بأسباب التنمية .

هذا هو ما يستحقه كل فرد من أفراد القوات المسلحة مستعد للدفاع عن ذلك المجتمع . كيف يمكن أن يطلب الى أحد المخاطرة بحياته من أجل الظلم والحكم الاستبدادي والفقر ؟

إن للنفس البشرية ثمنا أغلى من ذلك بكثير . انها المثل السامي في حضارتنا ولا يمكن التضحية بها الا من أجل القيم ومصالح اجتماعية تتفق وكرامة الحياة .

هذا هو ما حدث في القرون الماضية من تاريخ أوروبا الغربية التي يستقي منها تراثنا الثقافي وينتمي اليها عدد لا بأس به من مواطنينا .

والدستور وأرضنا والتقدم وديارنا والتنمية والتضامن الاجتماعي جميعها قيم أساسية بالنسبة للافراد العسكريين الذين اضطلعوا بكل فخر بمهمة الدفاع عن مجموعتنا الوطنية الشريفة .

ويجب علينا أن نتيح للقوات المسلحة نفس الفرصة من أجل الاعتزاز بنفسها وأن ننسى الى الأبد تلك الأزمنة التي حال الانحطاط والاستبداد فيها دون أن تتاح الفرصة للاضطلاع بأدوار تليق بأي أرجنتيني ، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة .

إن قواتنا المسلحة العصرية يراد بها ، كما هو الشأن في كل بلد متحضر ، أن تكون جزءا اساسيا من جهاز الدولة . وقواتنا المسلحة الحديثة هي بناة الدستور والقانون .

ونصوص الدستور والقوانين المعمول بها في الجمهورية هي التي تحدد وجود هذه القوات ووظائفها ومغزاها . وحين لا يسود العمل بالدستور ولا تكون للقوانين الا قيمة نسبية ، وحين يكون هناك اختراق لمبدأ الفصل بين القوى والطابع التمثيلي الشعبي للقيادة تفقد القوات المسلحة صفتها بأنها العضد المسلح في الأمة .

وقد تقوم هذه القوات بعمل ربما يكون صالحا وربما يكون طالحا ، وهي قد تشجع على الاحتراب مثلما أنها قد تساعد في التغلب عليه ، ولكن تعمل ، على صعيد الواقع ، بوصفها مجموعات مستقلة من المواطنين المسلحين .

والدستور ينص بحكمة على أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن ثمة تدامج القوات المسلحة الكامل في صلب الدولة .

وحين لا يكون هناك رئيس منتخب للدولة على نحو ما هو منصوص عليه في الدستور لا يكون للقوات المسلحة رئيس وتفقد هذه القوات تلقائيا طابعها بوصفها مؤسسة من مؤسسات الدولة .

وبناء على ذلك فان الدفاع دون مساومة عن الدستور يجب أن يكون ، بالنسبة للقوات المسلحة ، دفاعا عن كرامتها وعن الطابع الاخلاقي والاجتماعي لمهمتها ودورها كعنصر شرعي من عناصر المجتمع يؤدي مهمة محددة .

ان تاريخ ما عانيناه من نكبات طويل جدا ومأساوي: انقسام في القطاع المدني ، عدم كفاءة وجبن في القيادة ، واحيانا لا مسؤولية من جانب بعض الذين نالهم شرف قيادة مؤسسة أساسية من مؤسسات الجمهورية وساروا بها في سبل ما كان ينبغي لنا نحن الارجنتينيين أن نرتضيها سبيلا على الاطلاق . كان هناك فقدان لروح التفاني في خدمة القوانين والمؤسسات وكان هناك تخريب في سلم قيم أمتنا .

وعلينا الاعتراف بأن هذه الأزمة الاخلاقية العميقة الجذور مستنا جميعا حيث أن لكل فرد منا قسطه من المسؤولية .

فهي طالت اولئك الذين ، التمسوا مصالح خسيسة ، وسعوا لتأمين الدعم المسلح بغية فرض ارادتهم وتحطيم ارادة الشعب ومؤسساته .

وطالت اولئك الذين قبلوا في سكوت فرض القوة والعنف .

وطالت اولئك الذين استخدموا الكراهية والارهاب كسلاح للنضال السياسي فشوهوا على هذا النحو قيما عزيزة وسفكوا دماء شبابنا . وطالت كذلك اولئك الذين يستخدمون الشرّ لمقاومة الشرّ .

نحن الارجنتينيين قلنا "كفى" من هذا الحلم المزعج ونحن طوينا صفحة مظلمة من تاريخنا بارتكازنا على العدل والفكر النير والحقيقة .

وقد آن الأوان كذلك لاستنهاض مهمة كل ارجنتيني بغض النظر عن الموقف الذي وقفه من الاحداث المؤلمة التي مررنا بها من أجل أن يحاسب نفسه وينقد ذاته ويطهر قلبه .

وبعد رفع الانقاض نقوم بارساء الأسس لدولة ارجنتينية حديثة . وبناء بلد حديث يقتضي اعادة بناء قواتنا المسلحة التي يناط بها دور محدد وتسند لها مكانتها النهائية في نطاق المجتمع .

وليس هناك من سبيل آخر للتفكير في مستقبل أفضل وخطة جديدة بالنسبة للأمة على درب النمو والحرية . ونحن لن نقدر على بلوغ هذا الهدف إلا من خلال العمل المشترك الفعال والمحدد الذي نشترك فيه جميعا .

ونحن مسؤولون جميعا قادة وأفراداً في جيل عانى من هجومات العنف والتحطيم ، عن تحمل مسؤولية بناء أمة جديدة متحدة من جديد وتحدوها القيم التي أوجدتها .

ونحن مسؤولون عن تلبية مطالب الجيل الاصغر بما يرضيه وهو جيل يرفض الـــردود الغامضة ويرفض المراوغة فيما يطمح اليه من عدل . ونحن نرى أفراد هذا الجيل سائـرون بعزم نحو مستقبل أفضل ـ مصممين على أن يبددوا من تاريخنا بشكل لا رجعة فيه دواعـــي المجابهة العقيمة والسلوك الاستبدادي ، وسيطرة القوة على الافكار ، والطاعـــة العمياء ، والتلاعب بضمائرهم وتصرفاتهم . إنهم شاهدوا الآباء يتقاتلون ، وقد كانـــوا ضحية سلسلة طويلة من الاخطاء والخطط التي لم تنفذ والامل المحبط والتراث الذي يبعـــث على الانقسام لبلد عانى الكثير .

نحن لم نهتد الى سبيل لتلبية مطالبهم ، فزجّ بهم في تجارب الكراهيـــة والارهاب التي ولدت العدوان وأقصى أشكال العنف .

إن الارجنتين لم تعان في السابق مثل ما عانته اليوم .

كما لم يسبق أن يكون هناك قدر من عظيم الاستعداد الذي لم يجد صدى له ، بنبـذ الأسلحة في الارجنتين التي كانت تناضل من أجل أن تولد من جديد .

ولم توجد فيما مضى ضرورة أكيدة كضرورة اليوم للتسليم بالحقيقة والاعتـــراف بالأخطاء ورفض أشكال واجراءات يجب أن تُتلافى الى الابد .

ولم يعد يسعنا أن نجترح الماضي .

لقد تخلصنا الى الأبد من الاستبداد والمقررات الانفرادية التي قوضت نظامنـــا المؤسسي وأرسينا من جديد النظام الجمهوري والديمقراطي الدستوري ، بوصفه الاطـــار الوحيد الواجب أن ينمو فيه الافراد والمؤسسات ويستغلوا قدراتهم استغلالا كاملا .

ومثلما سبق أن قلت لا بد لنا من أن نعيد النظر في أفكارنا . لا يجـــب أن يستخدم التحول العسكري لوضع كرامة وشرف القوات المسلحة موضع جدال أو للسعي لافتكـاك السلطة من جانب المواطنين أو الافراد العسكريين . إن شرف القوات المسلحة ليس محـــل جدال .

وفي نظام ديمقراطي ، متى ما حاد فرد عن القانون أو عن المعقول فإن المحاكم هي المكان الطبيعي الذي تقيّم فيه سلوكه ، وتحدد عواقبه ويتقرر الى أي مدى ينـــال ذلك من سمعته أو شرفه . إن هذه مهمة يقوم بها القضاء وهي مهمة تتسم بحاســـم الاهمية . وهي لا تقل حسما عن واجب الجهاز التنفيذي عدم التدخل في مسؤوليات الفـــروع الاخرى للسلطة الحكومية .

ومن البديهي أن هذه الاسئلة مرتبطة اليوم بالجراح التي ما تزال دامية والتي سببها التباين في تفسير النضال ضد الارهاب . ولقد حاولت الحكومة التعبير عما يشعر به المجتمع حين أدانت ادانة واضحة منذ البداية المجموعات الارهابية التي اقترفت أبشع الاعمال وأفظعها خلال السبعينات محاولة منها أن تفرض باستخدام القوة والارهاب ايديولوجيات تنكرها الاغلبية الساحقة من السكان .

وحينما ندعو الى الاقرار للقوات المسلحة وقوات الامن بما قدمته من تضحيات فنحن ندعو الى ما يخالج أفئدة المسؤولين في الحكومة والاغلبية الساحقة من الشعب الارجنتيني . أما الامر الذي لا يمكن أن تسمح به الحكومة أو يسمح به الشعب فهو اجازة ارهاب الدولة . إن القيام بعمل كهذا يتعارض مع المبادئ الاساسية التي تقوم عليها شرعية حكومة ديمقراطية . وهذه المبادئ تمنع أن يستخدم في أي ظرف من الظروف الاكراه دون رجوع الى القوانين والاجراءات السليمة وتمنع الكائنات البشرية من أن تتحول الى أشياء تشوه أو تهدم أيا كان الغرض المدعى .

وأنا أؤكد على هذه القناعة من جانب المجتمع لا لاغراض الانتقام بل لكي يسجل رسميا أن ما من قطاع هو فوق القانون وأن الكرامة البشرية تحتم قيودا جد صارمة على أعمالنا وإن كانت جديرة بالمدح .

وخلال العقود الاخيرة من تاريخنا الحافل بالاحداث ، بذلت محاولات متعددة من أجل انتزاع تنازلات من الحكومات من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والآن أريد أن أسأل الاغلبية الساحقة من أفراد القوات المسلحة الارجنتينية ، أولئك الذين تحدوهم الرغبة الشرعية في احترام النفس وفي أن يحترمهم الآخرون: "أي نوع من أنواع الاحترام هذا الذي يمكن الحصول عليه بالقوة ؟"

ولأننا عارفون بماضينا ولأننا نعلم أنه متى ما استسلمت الدولة كانت هي الخاسرة دوما فإن مجتمعنا اليوم لن يترك الخوف أو الحقد يتغلبان على عزمه دعم العمل من أجل العدالة . ولن تستسلم للتهديدات من أجل أن تغير قناعاتها ولن تسمح بأن يجرها أولئك الذين يحاولون خلق مناخ من اليأس الجماعي لاغراض بث الاضطراب أو لدواعي الكراهية .

إن الحد الفاصل بين أولئك الذين يتهجمون على النظام من الذين يدافعون عنه لا يمكن طمسه . هناك فارق جوهري بين القوات المسلحة التي تؤدي دورها في كنف الدستور وبين المتمردين وهذا الفرق هو الخضوع الكامل للقانون .

إن القوات المسلحة كغيرها من قطاعات المجتمع مضطرة الى مواجهة المشاكل الاجتماعية التي تحظى ببالغ اهتمام السلطة التنفيذية الوطنية والتي لا يمكن أن تعالج إلا باتخاذ التدابير المتاحة .

والذي لا يمكن أن يكون محلا للشك هو أن المطالب التي يطالب بها كل قطاع ، أيا كان أساسها ، يجب أن تتمشى مع القواعد الاساسية للنظام الديمقراطي . ومحاولة اضفاء الشرعية على الفطرسة وفرض المطالب على أساس أنها عادلة هو عمل لا يقل عبثا عن تصور أن الحكومة تكون مستعدة للتفاوض عندما تستخدم طرق كهذه .

إن التوتر بين القوات المسلحة وسلطات الدولة مشكلة لم يكن منها بد . والتحول العسكري مسؤولية ملقاة على عاتق الجميع .

إن على كافة القادة العسكريين أن يتكيفوا التكيف اللازم في اطار القوات المسلحة وعلى القادة السياسيين توفير ما يلزم للقيام من جديد بالدمج الدائم للمؤسسات العسكرية في صلب المجتمع . هذا أساسي من أجل تأمين أن تساس القوات المسلحة بالروح التي كان يتحلى بها الجنرال سان مارتن الذي جعل الجيش هو صاحب الفضل في استقلال الارجنتين وأمريكا اللاتينية .

ومن الجائز أن لا يكون هذا هو الوقت المناسب لاستخلاص النتائج النهائية من أحداث العقد الماضي التي تسببت في المآسي والاختلاف فيما بين العسكريين والمدنيين على السواء . ومكانة وأهمية هذه الاحداث في التاريخ ستتقرر عندما تتوفر المعطيات الكافية . وفي الاثناء يجب علينا أن نفترض أن العدالة مؤسسة يخضع لها الارجنتينيون كافة سواء أكانوا يحملون الزي العسكري أم لا يكونوا يحملونه وسواء أكانوا ذوي منصب سياسي أم بلا منصب .

هكذا ستكون الامور في الفترة التي أمارس فيها المسؤولية التي أناطتها الامة بي والتي التزمت إزاءها بدعم السلم الداخلي .

واحترام القانون دون مساومة والتسامح المتبادل والممارسة الدائمة للأخلاق السياسية من قبل كافة المواطنين بغض النظر عن القطاع الذي ينتمون اليه هي العوامل الوحيدة التي سيمكن الارجنتينيين ، حينما تتغير الحكومة في العاشر من كانون الاول/ديسمبر المقبل في إطار القواعد الدستورية لاول مرة منذ عقود عديدة ، من أن يبدوا رأيهم فيما يريده أطفالنا وأن يقولوا إنهم أنقذوا الجمهورية من مخاطر التفكك التي حاولت بعض الدوائر أن تعرضها لها مدفوعين في في ذلك بسوء فهم للمفاهيم وبداعي الصلف . لان السماح لهم بشدنا ، في عصر يتصف بتسارع التغير ، سيعرض وجود الامة ذاته وبالتالي مستقبلنا ومستقبل أطفالنا للخطر .

وبرغم أننا حققنا بعض التقدم على صعيد التحول العسكري لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله . فأصحاب نفس الايديولوجيات التي أتت بنا فيما مضى إلى فوضى الحكم الاستبدادي ، والذين يشيرون باستمرار الى "فوضى الديمقراطية" وقطاعات المجتمع نفسها التي تحاول دائما ، حين يرفضها المجتمع ، استخدام القوات المسلحة بوصفها الوسيلة المتاحة للاستيلاء على السلطة ، يحاولون الآن الكرة من جديد . وهم أقوياء . فهم يستخدمون وسائط الاعلام الى حد كبير ويتذرعون بحجج لا تبالي بالطرق . إذا كانت الأصولية هي السبيل اتبعوها ! تلك ستكون في تصورهم مرحلة مؤقتة لا غير أهم شيء بالنسبة لهم هو الحيلولة دون دعم الديمقراطية .

وتبعا لذلك من الاساسي اليوم وأكثر من أي وقت مضى ، أن يستمرّ توافق الرأي الذي لم يسبق له مثيل من أجل الحفاظ على الديمقراطية والذي توصلت اليه كافة المجموعات السياسية والاجتماعية في ظرف حرج ، وذلك حالما ينتفي الخطر . وأنا أدعو المعارضة أيضا الى الالتزام بتأمين أن يحترم توافق الآراء الذي توصلنا إليه وتجنب الفوضى التي ستقودنا الى مجابهات جنونية من نوع المجابهات التي أبقت على البلد متخلفا وتسببت له في آلام لمدة طويلة .

أرى أن مسؤوليتي تقتضيني أن أوجه ، بكل احترام ، نداء الى كافة الاحزاب السياسية بما فيها الحزب السياسي الذي أنتمي له من أجل نبذ المجابهة والعمل المشترك على صيانة الحرية في هذا الظرف بالذات الذي تواجهه الامة . وأنا مقتنع بأن مستقبلنا متوقف على الاستجابة . فإما الحرية أو العبودية ، وإما التنمية أو الركود ، وإما العدالة أو التهميش ، وإما الاحترام الدولي أو العزلة .

إن المجتمعات المتحضرة يجب أن تكون مستعدة برمتها دوما لتعبئة القوى دفاعا عن الديمقراطية ، أي دفاعا عن ذات كرامتها .

سيكون هناك على الدوام أشخاص يحاولون الاستفادة من الأزمة من خلال العمل النفسي أو الكذب سعيا وراء اضعاف أو تقويض الارادة الشعبية . إنهم هم الاشخاص الذين يستغلون آلام الأرجنتين للوصول الى السلطة . هؤلاء العملاء الذين يبثون الشكوك مسؤولون كغيرهم من المتمردين . إنهم يحاولون بث الهلع في قلوبنا ودفعنا الى اليأس .

ولتعلموا أنه حينما تبذل محاولات لاضعاف ارادتنا ، كما في هذه المناسبة أو غيرها من المناسبات فالذي يشوه ليست هي سمعة الحكومة وحدها ، بل ان الضرر يلحق بثقة المجتمع في مؤسساته المدنية وبالديمقراطية عامة .

وفي الخطاب الذي ألقيته أثناء حفل عشاء القوات المسلحة عام ١٩٨٥ قلت إن من واجبنا أن نسير معاً وصولا بنا الى الوفاق الدائم بين كافة الارجنتينيين متحلّين بروح العدل القائمة على الخلق الاجتماعي .

ومن الاهمية الاساسية بمكان أن يكون هناك وعي وتوافق للآراء بشأن النقاط التالية: ان المجتمع نفسه ادراكا منه لاخطائه وابتغاء التعرف على هويته ، يستخلص العبرة من التجربة الماضية ، ثم يضع نصب عينيه المستقبل فيبدأ السير بعزم ، في تواضع ، لكن بإقدام .

ومواجهة المستقبل بثقة تعني الاستجابة الشريفة والعادلة لطموحات شبابنا الذي لن يرضى أن يكون هدفا للمدافع من جديد . وهذا يعني عدم السماح لاي شخص بأن يضعف ارادة شبابنا أو يضعهم على طريق الشك والاحباط .

ويعني أيضا منح الأولوية العليا للشجاعة والحياة والتعايش بين أفراد شعب متصالحين . ويعني ترسيخ المسؤوليات القانونية والادبية في الذاكرة الجماعية لمجتمعنا ويعني أن كل شخص بل وكل قطاع يجب أن يعلن التوبة من ناحيته . ويمكننا وقتئذ البدء في العمل من أجل المستقبل . كفانا عنفاً وكفانا انتصار المرء لنفسه . وكفانا صلفاً وتعصباً في أرجنتين اليوم .

إن كل ما نسعى اليه هو محاولة قيادة شعب موحد نحو استرجاع كرامته .

والله يلهمنا الرشد في مسعانا .

المرفق الثاني

خطاب السيد راؤول ألفونسين ، رئيس الدولة ، بعد الاحداث التي جرت في فريق سلاح المشاة رقم ٣ في تابلادا

(٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)

وضعنا القدر أمام تحدي جديد أعتقد أنه أخطر التحديات التي واجهتها حكومتي وأكثرها حسما . لقد تعرضنا لعدوان مسلح من قبل عناصر غير نظامية تنتمي الى أقصى اليسار . وقد تم تحديد هويتهم وسوف يكشف عن الجهة التي ينتمون اليها فور أن يسمح القضاء بذلك .

لقد مات سبعة جنود وضابط شرطة من منطقة بوينس آيرس . كما جرح ثمانية وثلاثون جنديا ، وتسعة عشر ضابطا من ضباط الشرطة من منطقة بوينس آيرس وستة من رجال الشرطة الفيدرالية . وقتل ثمانية وعشرون من المهاجمين ، وربما كان هناك المزيد من الجثث بين الانقاض . كما اعتقل أربعة عشر شخصاً وضعوا تحت تصرف القضاء .

والدليل على ضلالهم الوريقة التي ضبطها الجيش واخطروني بها هذا الصباح . وعند الظهر ذهبت الى تابلادا . والذين كانوا هناك من بيننا شهدوا منظراً مروعا : كان كابوسا ، موتا ووحشية وعملا همجيا .

وفي كل خطوة كنا نرى أدلة ملموسة عن مدى العدوان الذي عانى منه لا مجرد واحد فحسب ، وانما الارجنتينيون جميعا . وفي كل لحظة تمر ، كنا نرى المزيد من الأدلة التي تثبت شجاعة أولئك الذين يستحقون اليوم عرفان الجميل من وطنهم .

لقد استطعنا صد هذا العمل الهدام لأنه كان هناك رجال على استعداد للقتال وعاقدين العزم على ذلك . وأحب أن أقول لهم أن هذه هي أيضا معركتي . لا أحد هنا يمكنه تجاهل ما يحدث بينما يجاذف الآخرون بحياتهم . هذه معركتي ، وسوف أقوم بها حتى النهاية ، حتى يتحرر المجتمع من هذا العدوان . وسوف يحدث ذلك في اطار القانون فقط ، ولكن بكل قوة القانون والشرعية الشعبية . ولن ننسى ما رأيناه اليوم وأريد منكم ألا تنسوا ذلك . هناك اليوم أثر في حالة الحداد ، فلنفكر فيها بكل عرفان للجميل .

هناك أرجنتينيون قد ماتوا لكي نحتفظ نحن الارجنتينيين الآخرين بحريتنا ونحتفظ بأسلوب حياتنا وتعايشنا معاً . وليس من المستبعد ، لا قدر الله ، أن يظل الكثير مما يجب عمله ، وأن نضحي بمزيد من الارواح من أجل الارجنتين .

وليكن واضحا للجميع ، لن يكون لدينا أدنى علامة للضعف . واذا كان هناك من يظن أن الديمقراطية هي نظام لا يستطيع الدفاع عن نفسه ، سنثبت له اليوم انه وقع في خطأ فادح . فالتحدي المطروح أمامنا هو محاربة العمل الهدام في اطار حكم القانون . هذا هو آخر اختبار كبير لحكومتي ، ولن نفشل أمامه .

لن يسمح المجتمع بمزيد من العنف من أي مصدر كان . والمجتمع يعلم أننا اذا لم نكسر سلسلة العنف هذه ، التي يتولد عنها المزيد من العنف ، فاننا سوف نتعرض لمخاطر شديدة للغاية . فمنذ ما ينيف على الشهر ، عندما اتخذت خطوة أخرى حاسمة لتعزيز الديمقراطية ، قلت أمام كونغرس الامة : "إن النضال ضد الارهاب لن يؤتي ثماره إلا اذا اضطلعنا به كنضال داخل أنفسنا ، نحن جميعا ، نضال يقوم به المجتمع الارجنتيني بأسره ضد جذور انحطاطه الثقافي . ولن يمكن التغلب على الارهاب بترك غيره من مظاهر التمرد على القانون دون بتر . فاما أن تسقط جميع هذه الافعال دفعة واحدة ، أو يستمر الارهاب كامنا بين ظهرانينا . ان هذه الافكار تكتسب اليوم قيمة متجددة ."

إنني أعلم أنكم ، احتراما منكم لهذه القيم ستكونون جميعاً على استعداد لتكوين جبهة موحدة لكي نواجه هذا الموقف الجديد كما ثبت ذلك خلال الساعات الاخيرة . إن القوات المسلحة وقوات الامن وأصحاب الاعمال وقطاعات العمل المنظمة ، والاحزاب السياسية ، على استعداد للدفاع عن الحرية والتعايش .

إن عملية تعزيز الديمقراطية ومؤسسات الامة قد دعمت مرة أخرى . لقد واجهت الديمقراطية اليوم التصرفات الجنونية والافعال الدموية من أولئك الذين يلجأون الى العنف كأسلوب للعمل السياسي ، في الوقت الذي أنكر فيه جميع الارجنتينيين بوضوح هذا السلوك السخيف والشنيع المؤمن بحكم النخبة .

لقد زادت الديمقراطية قوة ولكن الثمن كان مرتفعا للغاية . لقد ضحى الكثيرون بحياتهم لكي يؤكدوا التزام الارجنتينيين بالحرية والتسامح والدستور . إننا نشعر جميعا بالالم والحزن ونحن نكرّم الذين جادوا بحياتهم لكي يكفلوا الامن للجميع . إننا نشعر بالدهشة والنقمة تجاه الاعمال الدموية والوحشية التي يقوم بها تجار الموت هؤلاء ، ولكننا في نفس الوقت نشرع بفخر حقيقي ونحن نرى رجال الجيش وقد قدموا من جديد أدلة دامغة عن بسالتهم وعزيمتهم الصامدة في الدفاع عن استقلالنا ومن ثم صون سيادة الشعب .

وبصفتي رئيسا للدولة وقائدا عاما للقوات المسلحة أهنىء جميع رجال الجيش الذين تصرفوا بعزم وشجاعة في سحق هذا العمل الاجرامي . وأود أن أعرب أيضا عن شكري

لقوات الأمن ، وعلى وجه خاص لشرطة منطقة بوينس آيرس ، كما أعرب عن تعاطفي الذي يشارك به جميع الأرجنتينيين ، مع أسر الذين استشهدوا .

ولتكريم ذكراهم ومشاركة ذويهم العزاء والتوجه الى الله بدعائنا ، أود أن اقترح على الأرجنتينيين أن يكون الاحد القادم يوم حداد وطني ، لكي نفكر ونمعن التفكير في مسؤولياتنا القادمة ، وسوف يكون ذلك بالتأكيد هو أفضل تكريم للذين ضحوا بحياتهم من أجل الديمقراطية والحرية .

ولأن ذلك يعد تحديا لنا جميعا ، ولكنه هو قبل كل شيء مسؤولية حكومتي ، أود أن أنتهز هذه المناسبة لأعلن أنه سيصدر غدا مرسومان ، يستهدفان انشاء ما نسعى اليه الآن ، أي أفضل بيئة وأفضل الوسائل لمكافحة هذا العدوان .

وقبل كل شيء ، سوف يشكل مجلس الأمن الوطني . وتضم أهدافه الرئيسية ما يلي : اسداء المشورة للرئيس بشأن استراتيجية مكافحة التخريب ، تنظيم آليات للأمن على نحو يكفل لها أكبر قدر من الفعالية في عملها ، تنظيم مهام المخابرات الميدانية وتنسيق الأنشطة مع الحكومات الاقليمية المختلفة .

وثانيا ، نظرا لخطورة وتعقد الأحداث الأخيرة ، واحتمال انتشارها في شتى أنحاء البلاد ، ولضرورة ضمان الفعالية في التحقيق ، من الأساسي أن تتولى جهة واحدة القيام به . وبناء عليه ، قررت أن أطلب من المدعي العام للدولة ، أن يصدر الأوامر اللازمة التي تكفل تنسيق التدابير التي يتخذها المدعي العام ، كما طلبت من جميع أقسام الادارة العامة الوطنية أن توفر أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بهذه المهمة .

إننا لن نرتبك مع العدو . ولا ينبغي أن يختلط الأمر على أحد . إن سعينا الدائم من أجل حقوق الانسان لا يعني بأي حال ضعفا أمام التخريب المسلح . كما أن عزمنا على الوقوف بحزم ينبغي أن لا يلتبس باستخدام القوة بلا تمييز . ان هؤلاء ، الذين يهاجمون مؤسسات الجمهورية ، قد اختاروا مرة أخرى شرعة الغاب . لقد جرحوا جيشنا ، وآذوا دولتنا .

ان الجمهورية ، في سيادتها ، تعرف كيف تواجههم وتهزمهم . ومرة أخرى ، نواجه تحدي العنف ، وسوف نرد عليه بكل ما بحوذتنا من قوة . إنها فرصتنا لكي نثبت للعالم ولأنفسنا أننا تعلمنا من دروس الماضي . وأن ديمقراطيتنا ليست مائعة . وأن الجمهورية ومؤسساتها ترد على النحو المناسب .

المرفق الثالث

نص المرسومين رقم ٨٩/٨٣ و ٨٩/٨٣

المرسوم رقم ٨٩/٨٣ بوينس آيرس ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

حيث أن :

محاولة احتلال قاعدة "الجنرال مانويل بلغرانو التابعة لفوج سلاح المشاة الثالث في جيش الارجنتين تمثل انتهاكا خطيرا للغاية للقانون والامن وتكشف عن وجود خطة ارهابية عنيفة لتقويض المؤسسات والتعايش فيما بين الارجنتينيين .

وحيث أن العنف هو العدو الطبيعي للديمقراطية ، لانه يستخدم ليحل محل الارادة السيادية للشعب باستخدام القوة من أجل بلوغ أهداف تتجاوز الشعارات التي يدعون رفعها .

وحيث أن تعزيز الديمقراطية في الارجنتين من شانه عزل الجماعات التي تستخدم العنف الى غير رجعة ، مما يزيد من يأسهم ووحشيتهم .

فيجب أن تواجه الافعال من هذا النوع برد عاجل ومبارم من جانب السلطات العامة ، من خلال التحقيق في الاحداث وهو ما من شانه أن يسهم في أنشطة الهيئات القضائية المختصة ، عملاً بالقانون رقم ٢٣٠٧٧ بشأن حماية النظام الدستوري والحياة الديمقراطية .

وبغية منح التحقيق في الاحداث ، الذي يمكن أن تمتد آثاره وتشعباته الى أماكن وولايات قضائية مختلفة في الاقليم الوطني ، الوحدة والاتساق اللازمين ، فإن من المناسب أن يطلب من المدعي العام للدولة أن يتدخل .

وبناء عليه ، من المرغوب أيضا أن تكفل الدوائر والمنظمات المختلفة التابعة للدولة أن يتاح لمكتب المدعي العام جميع الوسائل الممكنة لتجلية الامر بشأن الاحداث البالغة التعقيد والخطورة من الناحية المؤسسية .

صدر هذا المرسوم بموجب السلطات المخولة وفقا للمادة ٨٦ ، الفقرة ١ من الدستور الوطني .

وبناء عليه ،
يرسم رئيس الدولة الارجنتينية
ما يلي :

المادة ١ - على المدعي العام للدولة أن يصدر التعليمات اللازمة لاجراء تحقيق على نحو سريع وفعال في الأحداث المشار اليها في حيثيات هذا المرسوم .

المادة ٢ - على جميع أقسام الادارة العامة الوطنية أن تمد مكتب المدعي العام بأي معلومات أو دعم تقني يطلب منها ، وكذلك أي معلومات أخرى يرى أن من شأنها توضيح الاحداث على نحو سريع .

المادة ٣ - (شكلية)

المرسوم رقم ٨٩/٨٣ بوينس آيرس ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

وفقا لأحكام الفقرات ١ و١٥ و١٧ و٢٠ من المادة ٨٦ من الدستور الوطني ، و

حيث أن الأحداث الخطيرة التي جرت في ٢٣ و٢٤ من الشهر الجاري والمعروفة للجميع ، تنطوي على خطر لا شك فيه على أرواح وحرية سكان دولة الارجنتين .

بناء عليه ، على رئيس الدولة أن يمارس على نحو كامل السلطات التي يخولها له الدستور الوطني لانجاز الاهداف التي يسعى اليها ، وهي تكوين الوحدة الوطنية ، تأمين العدل ، ضمان السلم الداخلي ، تأمين الدفاع العام ، تعزيز الرفاه العام وكفالة مكاسب الحرية لجميع سكان الارجنتين .

وإن ممارسة السلطات الدستورية تتطلب من رئيس الدولة أن يتخذ القرارات التي من شأنها منع ومكافحة وردع أي تكرار محتمل لاحداث مثل الاحداث المشار اليها أعلاه ، وضمان ردعها في التشريعات القائمة .

ومع عدم الاخلال بأحكام القرار رقم ٨٩/٨٣ ، الذي ينص على التدابير اللازمة للتحقيق في الاحداث المذكورة أعلاه وتجلية الامر بشأنها على أسرع نحو ممكن ، يجب اتخاذ الترتيبات للتنسيق على النحو اللازم بين القرارات التي تتخذ في جميع المجالات .

ولا ينبغي استبعاد أن يكون للأحداث الخطيرة التي جرت صلة بجهات أجنبية .

ومن الملائم الاشارة الى أنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أعلن مجلس التوافق ، المكون من ١٢ حزبا سياسيا أن ، "الطبيعة السياسية والقانونية للدولة

التي يسودها حكم القانون تخول السلطة الدستورية امكانية اللجوء الى جميع الموارد البشرية والمادية لدعم السلم الداخلي وحماية حياة وشرف وشروات جميع السكان" .

ولضمان استخدام الموارد المتاحة على أفضل نحو وضمان فعالية التدابير التي قد تتخذ ، من الاساسي أن يحظى رئيس الجمهورية لدى اتخاذ قراراته بالمشورة اللازمة من مختلف أجهزة الادارة الوطنية .

وبناء عليه ،

يرسم رئيس الارجنتين

ما يلي :

المادة ١ - انشاء مجلس الامن في اطار رئاسة الدولة .

المادة ٢ - يتكون المجلس المشار اليه في المادة السابقة من وزراء الداخلية والدفاع والخارجية والشؤون الدينية ، وأمين المخابرات التابع لرئاسة الدولة ورؤساء القيادة المشتركة وأركان حرب القوات المسلحة .

ويرأس هذا المجلس رئيس الدولة ، الذي يعين أمين هذه الهيئة .

المادة ٣ - تكون مهمة المجلس تقديم المشورة لرئيس الدولة في المواضيع التي يحيلها اليه الاخير للنظر فيها فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع أعمال العنف المنظم ضد أمن سكان الدولة وحياتهم وأملاكهم أو حريتهم أو التي تعرّض للخطر أي من مؤسسات الدولة أو تراثها ، وتزويد القضاء الفيدرالي بأي معلومات قد تفيده في التحقيق في الوقائع أو الحكم فيها . وعلى وجه خاص يقدم المشورة لرئيس الدولة فيما يتعلق :

(أ) الاستراتيجية اللازمة لمواجهة الافعال الهدامة .

(ب) تنسيق آليات الامن لتحقيق أكبر قدر من الفعالية في أدائها .

(ج) تنسيق مهام المخابرات الميدانية .

(د) تنسيق الاجراءات مع الحكومات الاقليمية المختلفة .

المادة ٤ - يجوز لرئيس الدولة أن يدعو المدعي العام للدولة للمشاركة في مجلس الامن .

المادة ٥ - يمكن لرئيس الدولة أن يقرر مشاركة سلطات أخرى أو أشخاص آخرين تعتبر معرفتهم أو خبرتهم ذات فائدة في مواضيع محددة يجري النظر فيها . وبالمثل ، يجوز له أن يدعو الى عقد جلسات غير عامة لمجلس الامن ، ويحدد في هذه الحالة الاعضاء الذين سيشتركون فيها .

المادة ٦ - يخطر رئيس الدولة المجلس بشأن المواضيع التي سيجري النظر فيها على سبيل الاولوية ، كما يعين الوزير الذي سيكون مسؤولا عن التنسيق عند الاقتضاء .

المادة ٧ - (شكلية) .

- - - - -